

مسألة المستحقات المالية للشركة الوطنية للكهرباء والغاز في الجزائر:

الإشكالية والطول

يمكن القضاء على مشكلة المستحقات المالية المتراكمة التي تهدد استقرار الشركة؟

الاطار العام

بلغت مستحقات الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز من الفواتير غير المدفوعة من طرف الزبائن نحو 64 مليار دينار في 2016 أي ما يقارب 500 مليون دولار.

وفي سنة 2017 بلغت 75 مليار دينار، ما يقارب 700 مليون دولار لتتخفص سنة 2018 إلى 70 مليار دينار، ثم إلى أكثر من 60 مليار دينار مع نهاية 2019 أي ما يعادل 600 مليون دولار.

ومن أجل استرجاع هذه المستحقات اعتمدت الشركة العديد من السياسات على غرار الإرسال المبكر للفواتير عن طريق الرسائل القصيرة وفتح أبواب الشركة يوم السبت وهو يوم العطلة الأسبوعية من أجل السماح للعمال المشغولين أيام الأسبوع لتسديد فواتيرهم كما عملت الشركة على زيادة الشبابيك لتسديد المستحقات واستحداث نظام الدفع الإلكتروني من أجل اعفاء الزبون من التنقل.

بالإضافة إلى ذلك انتهجت الشركة أسلوب الإنذار وتطبيق القوانين كقطع الكهرباء والمتابعة القضائية. وفي هذا الصدد أكد الرئيس المدير العام لسونلغاز شاهر لخراص، أن اللجوء إلى قطع التزويد بالكهرباء يعتبر "آخر إجراء" يمكن أن تلجأ إليه الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وذلك بعد استيفاء جميع الحلول الممكنة كوضع جدول زمني لتسديد الفواتير غير المدفوعة.

1- تطور الاستثمارات في شركة سونلغاز:

ويحظى قطاع الطاقة الكهربائية في الجزائر باهتمام خاص من قبل الدولة، باعتباره قطاعا حيويا، يساهم بنسبة كبيرة في الاقتصاد الوطني، سواء من ناحية الصادرات أو في التنمية المحلية لكل القطاعات الأخرى وهذا ما جعل كل السياسات الاقتصادية

مقدمة

تعتبر الشركة الوطنية للكهرباء والغاز «سونلغاز» المنتج والممول الوحيد للطاقة الكهربائية والغاز في الجزائر وقد بلغ عدد زبائنها سنة 2019، 9 ملايين مستهلك للكهرباء، و6 ملايين زبون في الغاز، أما عدد الموظفين على اختلاف تصنيفهم فقد فاق 90 ألف موظف حسب آخر الأرقام التي قدمت من طرف إدارة الشركة وبهذا أصبحت شركة سونلغاز ثاني أكبر شركة في الجزائر بعد المجمع البترولي سوناطراك.

تنفق شركة «سونلغاز» رؤوس أموال ضخمة في مشاريعها الاستثمارية

من أجل تلبية طلب العدد الهائل والمتزايد لزبائنها مستعينة في ذلك بقروض معتبرة من طرف البنوك الوطنية والتي فاقت 650 مليار دينار أي ما يقارب 6 مليار دولار، الشيء الذي أثقل كاهل الشركة وجعلها تعيش في أزمة مالية خانقة يرجع سببها إلى حجم الاستثمارات وكذا إلى عدم قدرتها على استرجاع مستحقاتها التي بلغت سنة 2019 أكثر من 60 مليار دينار ما يعادل 600 مليون دولار تقريبا.

وتعد وزارة الطاقة في الجزائر كمثل للحكومة المشرف الأول على الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، ولكنها تعيش على إيقاع أزمة مالية قد تدفعها للاستدانة من الخارج. وهنا يطرح السؤال: كيف



عبد الحكيم ذهبي
Abdelhakim Dahbi
الجزائر

- أستاذ باحث في العلوم السياسية في جامعة البلدة 2؛ وعضو في مختبر الأبحاث "التنمية المستدامة والحكومة الجيدة"
- حاصل على بكالوريا في الآداب والفلسفة، تابع درجة البكالوريوس في العلوم السياسية في جامعة الجزائر 3، في 2013 حصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، وحاليا في المرحلة النهائية من شهادة الدكتوراه.

لمختلف الحكومات المتعاقبة تركز على هذا القطاع.

وتتطلب الزيادة السكانية زيادة في المواد الاستهلاكية بمختلف أشكالها، بمعنى ضرورة زيادة الإنتاج وزيادة الواردات وزيادة الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وتوسيع البنية الأساسية وزيادة في العمران، وهو ما تطلب أيضا زيادة في إنتاج الغاز والكهرباء لمواكبة الزيادة السكانية سواء كان ذلك على مستوى الاستهلاك العائلي أو النشاط التنموي المتمثل في

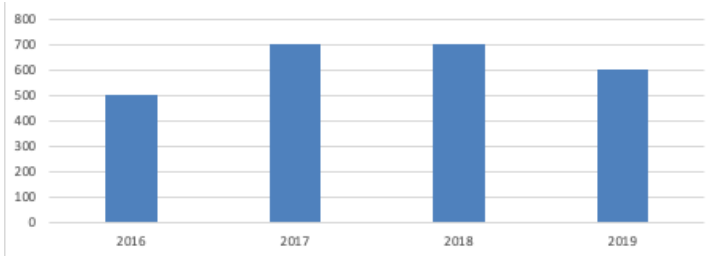
المشروعات والنشاطات الإنتاجية الأخرى أو الخدماتية أو النشاط التنموي المتمثل في المشروعات التنموية التي تزداد بازدياد حجم السكان، ومواقع توزيعهم الجغرافي (حضر - ريف) أو للتركيبة العمرية أو النوع الاجتماعي للسكان، كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب على الغاز والكهرباء ومن أجل تلبية هذا الطلب قامت شركة سونلغاز بضخ أموال طائلة في مشاريع ضخمة في هذا المجال حيث تضاعفت قوة الإنتاج و توسعت شبكة نقل وتوزيع الغاز والكهرباء حسب ما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول موضح لتطور شبكة الكهرباء والغاز وعدد زبائن شركة سونلغاز من 1969 الى 2019

المعطيات	1969	2019
شبكة نقل الكهرباء (كم)	3216 كم	29644 كم
شبكة نقل الغاز (كم)	599 كم	21.601 كم
شبكة توزيع الغاز (كم)	22682 كم	338979 كم
شبكة توزيع الكهرباء (كم)	1605 كم	107727 كم
عدد عملاء الكهرباء	700188	9604656
عدد عملاء الغاز	168032	5934087

والعدادات التي قدرت من 7 إلى 10 مليار دينار سنويا زيادة على 8 مليار دينار نتيجة الضياع التقني، صف إلى ذلك فقد لعب الحجم المتزايد لمستحقات سونلغاز ازدياد زبائنها (أنظر إلى الشكل الأتي) دور كبير في العجز التي تعاني منه الشركة.

تطور مستحقات سونلغاز بالمليون دولار 2016-2019



مست هذه المستحقات الزبائن المنزلية و الاقتصادية كما مست أيضا كل ولايات الوطن فعلى سبيل المثال، بلغت مستحقات سونلغاز في ولاية ورقلة سنة 2019 ما يقارب 2.9 مليار دينار أي

2- تطور مستحقات شركة سونلغاز :

وتشير معطيات رسمية إلى أن الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز «سونلغاز» تعاني الكثير من الاختلالات التي جعلتها عاجزة عن تبني سياسة تسيير واستثمار ناجعة، فالثابت أن مستوى استثمارات المجمع بلغت 311,5 مليار دج سنة 2018 أي ما يعادل 2.5 مليار دولار مقابل 26,96 مليار دج " 210 مليون دولار " سنة 2000 وهذا ما يمثل معدل

زيادة قدر بأكثر من 10 أضعاف، وفي المقابل فإن نسبة الإيرادات الحالية لشركة سونلغاز تبقى غير قادرة حتى على تغطية حجم هذه الاستثمارات وأكثر من ذلك فهي غير قادرة حتى على تغطية نفقات الاستغلال، ولذلك فإن المخاوف تتزايد أكثر من أن بقاء الوضع على حاله سيرفع من نسبة العجز. كما تفيد المعطيات أن السبب الرئيس لهذا العجز يعود إلى السرقات التي تطالها الفواتير

الاتصال بمراكز الاتصال الوطنية عبر الرقم الأخضر (3303)، الذي سيربط المراكز الأربعة الموجودة في الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة. ومن أجل تسهيل طرق تسديد الفواتير، وضعت صيغة الدفع الجديدة التي شرع في تطبيقها على الزبائن العاديين عن طريق دفع مستحقاتهم على مستوى مكاتب البريد،

كما قررت الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز سونلغاز كخطوة أخرى نحو تحصيل مستحقاتها، الشروع في قطع الكهرباء عن الشركات العمومية والخاصة والمواطنين الراضين دفع الفواتير كما لجأت الشركة إلى العدالة من أجل استرداد مستحقاتها.

وبالرغم من أن هذه التدابير أتت بنتائج مشجعة إلا أنها غير كافية أمام وضع اجتماعي واقتصادي متدهور فلا القضاء ولا الطرق والصيغ الرقمية استطاعت على القضاء على مشكلة المستحقات التي تتراكم شهر بعد شهر وسنة بعد سنة دفع الشركة إلى اللجوء إلى الاستدانة من أجل ضمان السير الحسن لمصالحها ومشاريعها الاستثمارية.

التوصيات

ومن أجل تحويل الشركة الوطنية للكهرباء والغاز من شركة ذات مستحقات مالية كبيرة إلى شركة ذات تسبيقات مالية من طرف زبائنها عن طريق تطبيق نظام الدفع المسبق والقضاء على العجز المالي للشركة، وتحسين مستوى الخدمات للشركة. وتعزيز القدرة على الاستثمار في مجال توسيع شبكة التزويد بالغاز والكهرباء، والرفع من الاستقلالية المالية للشركة. يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- استحداث صيغة الدفع المسبق عن طريق البطاقات المعبأة حيث ستسمح للزبون بالتحكم في استهلاكه للطاقة كما تمكنه من تعبئة مبالغ صغيرة تكون في متناوله وهذا بتوفير أسعار متنوعة للتعبئة، هذه الصيغة ستسمح لشركة سونلغاز من القضاء على صيغة "الدفع البعدي" ونعني بعد الاستهلاك بشكل يسمح لها بتقاضي مستحقاتها بصيغة قبلية ما يجعلها في أريحية مالية، ومن أجل القيام بهذا فلا بد من توفير العدادات بالبطاقة

مايعادل 23 مليون دولار، أما ولاية خنشلة فقد قدرت ب 1.5 مليار دينار ما يعادل 110 مليون دولار، كما فاقت مستحقات شركة توزيع الكهرباء والغاز بولاية غليزان لدى زبائنها 480 مليون دج ما يعادل 3.7 مليون دولار، أما ولاية مستغانم فقد سجلت ما يقارب 1.5 مليار دينار من مستحقات أي ما يعادل 11.6 مليون دولار، وكذا ولاية الجزائر التي قدرت فيه مستحقات سونلغاز 6 مليار دينار أي ما يعادل 45 مليون دولار.

ورغم هذه الأرقام المخيفة لمستحقات سونلغاز التي بلغت مجملها مع نهاية سنة 2019 61 مليار دينار أي ما يقارب 500 مليون دولار، فقد أوضح السيد عرقاب في تصريح له لوكالة الأنباء الجزائرية في 02 فيفري 2019 أن شركة سونلغاز سطرت خطة للاستثمار تمتد لعشر سنوات حيث نعتزم تسخير نحو 2.400 مليار دينار أي ما يقارب 19 مليار دولار" في آفاق 2028 لتحقيق كل مشاريعها الاستثمارية وأضاف المسؤول الأول في مجمع سونلغاز، أن البنك الوطني الجزائري منح للمجمع عدة قروض طويلة المدى مقرونة بالعديد من الامتيازات بغرض السماح لسونلغاز الاستمرار في تنفيذ مشاريعها في آفاق 2020

ومن خلال تصريح المسؤول الأول للقطاع يبدو جليا أن الشركة عازمة في مواصلة استثماراتها وتجسيد مشاريعها وهذا ما سيعرضها إلى مشاكل مالية كبيرة قد تؤدي بها إلى الإفلاس ومن أجل تفادي هذا الوضع لابد من إيجاد حلول سريعة خاصة فيما يخص استرجاع و الحد من المستحقات الموجودة و المستقبلية.

3- الحلول التي اعتمدها الشركة من اجل استرجاع مستحقاتها:

ومن أجل تحصيل مستحقاتها قامت شركة سونلغاز بحزمة من التدابير من شأنها التخفيض والحد من هذا النزيف المالي للشركة و الذي يهدد مصيرها حيث أبرز الوزير مثلا من خلال تدشين و وضع خدمة المركز الوطني للاتصال التابع لمجمع سونلغاز، أن "هناك عملية يتم القيام بها حاليا للسماح لزبائن سونلغاز باستلام فواتيرهم مستقبلا عن طريق الرسائل النصية القصيرة". كما سيتمكن الزبائن من معرفة حجم فواتيرهم عن طريق

المصادر

- Sonelgaz : près de 61 milliards DA de créances auprès des clients. Article publié le Mercredi, 24 Juillet 2019 : <http://www.aps.dz/economie/92421-sonelgaz-pres-de-61-milliards-da-de-creances-aupres-des-clients>
- Blida : les créances de Sonelgaz ont dépassé les 100 milliards de centimes article publié le jeudi, 31 Janvier 2019 voir le site : <http://www.aps.dz/regions/84724-blida-les-creances-de-sonelgaz-ont-depasse-les-100-milliards-de-centimes>
- Sonelgaz de relizane Plus de 120 milliards de centimes de créances à recouvrer, article publié le jeudi 16 janvier 2020 <https://www.liberte-algerie.com/ouest/plus-de-120-milliards-de-centimes-de-creances-a-recouvrer-324316>
- Khenchela Les créances de Sonelgaz dépassent les 81 milliards ! article publié le jeudi 16 janvier 2020 sur le site <https://www.liberte-algerie.com/est/les-creances-de-sonelgaz-depassent-les-81-milliards-235422>
- Sonelgaz: créances de 2,9 milliards DA à Ouargla publier le 19 septembre 2019 <http://bourse-dz.com/sonelgaz-creances-de-29-milliards-da-a-ouargla/>
- Compteur d'Énergie Prépayée https://fr.made-in-china.com/tag_search_product/Prepaid-Energy-Meter_uysrnin_1.html

الموجودة في السوق بأسعار معقولة حيث تتراوح بين 05 و40 دولار.

• تشجيع الزبائن للتزود بمنشآت توليد الطاقة الشمسية والتي تعتبر على درجة كبيرة من الفعالية ومتوفرة في الجزائر وتقدر أسعارها بين 9000 دولار و14 000 دولار.

• تمكين الزبون من بيع فائض الانتاج إلى شركة سونلغاز وهذه الصيغة تكون ناجعة في المناطق الريفية والناحية وستمكن سونلغاز من توفير أموال طائلة كانت تستثمرها في توصيل الكهرباء إلى هذه المناطق كما يمكن للدولة بصفتها المالك الوحيد لهذه الشركة من تشجيع البنوك لتقديم قروض في هذا الإطار بأسعار فائدة مدروسة.

• تنويع المصادر لتوليد الكهرباء بدل التركيز على الغاز لكسب هوامش أفضل، فضلا عن إعادة تنظيم الشبكة بما يكفل تقليص نسب الضياع، يضاف إلى ذلك النظر بموضوعية إلى مسألة زيادة التسعيرة لضمان الإبقاء على وتيرة استثمار مقبولة وقادرة على استيعاب الطلب، على أن تكون هذه الزيادة مدروسة غير مؤثرة على القدرة الشرائية للمواطنين.

• الاستمرار في تدابير القطع والمتابعة القضائية للأشخاص والشركات الذين لم يسددوا فواتيرهم المتخلفة واستبدال التموين المسبق قبل الدفع بالدفع المسبق قبل التموين وهذا من أجل ضمان عدم الوقوع في مشكلة تراكم المستحقات في المستقبل.

ويمكن القول انطلاقا مما تقدم أن كل التدابير التي تقرر اتباعها من أجل استرجاع مستحقات الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز " سونلغاز" لم تعط النتائج المرجوة وهذا لسبب واحد وهو أن هاته المستحقات تجدد نفسها كل ثلاثة أشهر لأن صيغة الدفع البعدي المتبع من طرف الشركة والذي يتمثل في تزويد الزبائن ثم فوترة الاستهلاك بعد 3 أشهر وهو ما يعد في حد ذاته بتفكير اقتصادي قرض مالي للزبائن على شكل منتج أهم سبب لتراكم المستحقات ولهذا فان استبدال صيغة الدفع البعدي بصيغة الدفع القبلي هي الحل الأمثل للحد أو القضاء على مشكلة تراكم مستحقات شركة سونلغاز

